الضريبة الضريبة والإقطاع وتأثيرهما على السلطة والمجتمع في العهد الوطاسي

(من خلال كتاب الحسن الوزان وصف افريقيا)

محمد الكرايوي، طالب باحث بسلك الدكتوراه
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل بالقنيطرة – المغرب
تحت إشراف: محمد الغرايب، أستاذ جامعي

تقديم.

تعتبر الضرائب عنصرا أساسيا بالنسبة للدول والكيانات السياسية التي تحكم بلد ما، أو جزء منه، لذلك نجد تحصلها اكتسى أهمية بالغة بالإضافة إلى ما يعنيه ذلك من إقرار السلطة السائدة بالمناطق التي تدفعها وتأكيد شرعية حكمها وسيادته، غير أن الاقطاع الذي لا تعود عائداته الضريبية إلى بيت مال السلطة الحاكمة يؤثر بشكل أو أخر على قيمة الضرائب التي تتوصل بها السلطة المركزية، وهو ما ينعكس سلبا على السير العادي للنظام القائم لما تساهم به مداخيل الضرائب في تدعيم موارد هذه الدولة، وتمكنها من مواجهة أعبائها الاقتصادية والعسكرية والمصاريف المخزنية في محاولة منها للحفاض على أمن المجتمع وسلامة استمرارية نظامها.

غير أن ارتفاع قيمة هذه الضرائب واستفحال سياسة الاقطاع التي تهدف في غالب الأحيان إلى ضبط القبائل والجهات المتمردة على السلطة وجعلها تحت سلطة عامل أو قائد أو أمير أو شريف لضبطها؛ وكذلك وجود قبائل وجهات تحكم نفسها بنفسها – أي خارجة عن السلطة المركزية _ وأخرى تحت حكم الأجنبي وأخرى تبحث عن الأقوى لحمايتها، نتج عنهما جملة من الأشياء في العهد الوطاسي: من قبيل سيادة السلطة اللامركزية، التي ساهمت في اضعاف نظام الدولة القائمة بضعف مداخيل الضرائب المؤدات لها نتيجة قلة سيادة سلطتها على البلاد وصغر رقعتها الجغرافية، ثم مشاركة أطراف أخرى في تحصيل الضرائب من القبائل التابعة لها والغير التابعة ويؤدونها لهم بهدف اتقاء شرهم، وهو ما جعلها _ الضرائب _ غير قارة وضعيفة المردودية بالنسبة للسلطة القائمة وثقيلة بالنسبة لفئة عريضة من المجتمع لتعدد مستخلصها من جهة وتنوعها وإجبارية أدائها من جهة أخرى.

لا شك أن تعدد الضرائب وتنوعها وسيادة سياسة الاقطاع للمقربين وأعيان السلطة لإضفاء شرعية السلطة الحاكمة، وتعدد السلط الحاكمة في البلاد سواء كان ذلك في الداخل أو على السواحل، كان له انعكاسات سلبية على التطور التاريخي للبلاد المغرب الأقصى زمن الدولة الوطاسية، وزاد من حدتها توالي سنوات الأوبئة والمجاعات المرتبط بطبيعة المناخ السائد في البلاد وما له من دور في ذلك التحول الذي حصل بالمغرب منذ ما قبل النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي.

جباية الضرائب.

تعتبر الضرائب من بين أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الأسرة الوطاسية الحاكمة لبناء الدولة على أرض الواقع، وهي تتوقف بالأساس على ثلاثة أو أربعة أنواع منها ما كان يجبى مباشرة من الفلاحين ومنها ما كان يجبى عن طريق الأشخاص النافذين في المجتمع مثل الأمراء وقواد الجيش والجباة والولاة .... والذين كانت تقطع لهم بعض الأراضي مقابل مبلغ مالي محدد مسبق.

هذا إلى جانب الهرم العسكري الذي يكون قويا، كلما كانت مداخيل الدولة مرتفعة، ولمعرفة المستوى الاقتصادي وطبيعة نموه، والاجتماعي ونسق عيشه ورفاهيته، والثقافي، سنعتمد في تحديدنا وتشخيصنا للواقع الاجتماعي للفترة الوطاسية بغية معرفة واقع مجتمعه على الجانب الاقتصادي، باعتباره العنصر الأساسي الذي يقود كل المستويات الأخرى السالفة الذكر، وحتى تتمكن الأسرة الوطاسية من تحصيل أكثر ما يمكن من الضرائب نجدها تفرض سلطتها وتحاول توسيع نفوذها السياسي والاجتماعي ضمن مجالها الجغرافي. بحيث نجدها تأخذ الضرائب كما تريد، من كل، من إقليم "كرط" الذي يضم "تازوطة" مهد الأسرة الوطاسية الأول بالمغرب التي كانت خاضعة لهم، ثم مدينة "أمجاو" التي صرف ملك فاس حكمها إلى شاب نبيل مع بعض رجاله لحماية المملكة من الاسبان، كما هو الشأن بالنسبة لسكان "جبل وردان" الذين كانوا خاضعين لأمير "بادس"، لكنهم خلصوا للملك فاس بفضل عالم خطيب منهم على أن تكون ضريبتهم حسب قدرتهم ولذلك لم يعودوا يقبلون الخضوع لأمير باديس، أما جبل "بني توزين" وسكان "المطالسة" فلم يكنوا يؤدون الضرائب للسلطة الوطاسية، لأنهم لم يردخوا لطاعتهم وذلك راجع لعدة أسباب، منها صعوبة التضاريس ووفرة الفرسان لديهم، وشراسة رجال هاته القبائل، والشأن نفسه بالنسبة لإقليم "الحوز" الذي يمثل ثلث مملكة فاس نجد أغلبية سكانه لا يؤدوا الضريبة للسلطة الوطاسية، ومن بينهم على سبيل الذكر لا للحصر، سكان جبل "مطغرة" و"غياثة" و"مجاصة" و"البرانس" و"بني ورطناج"، وهذا راجع لمدى قوتهم السلطوية في ممارستهم السياسية التي تحكمها القوة العددية التي يتوفرون عليها من فرسان ومحاربين، بحيث نجد سكان "مطغرة" يتوفرون على سبعة الألف فارس، وسكان "مجاصة" على ستة الألف محارب، وأيضا سكان "ورطناج" على ثلاثة الألف محارب، ناهيك عن وعورة التضاريس وعنفوانية سكانهم، ليس على غرار سكان بني "يستيتن" الخاضعين لأمير دبدو وسكان جبل "بني يازغة"[1]، الذين يدفعون خراجهم إلى عامل فاس، كما هو الشأن بالنسة لسكان مدينة "صفرو" الخاضعة لأحد إخوة ملك فاس، ثم مدينة "البهاليل"[2]، الذين طالما عانوا من تعسفات الأمراء والجباة لإثقال كاهلهم بالضرائب، لأنهم ليسوا سوى أجلاف على حد تعبير "الوزان"، الشيء الذي لا نجده في ناحية "دكالة" التي تخضع جلها لملك فاس بأداءها الضريبة له، وفي مقدمتها سكان "تفزة" منذ 915هـ/1509م تحت حكم القائد الزرانكي، بحيث يحصل ملك فاس من هذه الناحية على خراج سنوي يبلغ عشرين ألف مثقال، وكذلك سكان مدينة "أفزا" المخلصين للملك لما يقدمونه له من غنم وبقر، والشيء نفسه كان يقدمه سكان مدينة "أيت عتاب" الخاضعين لملك فاس منذ 921هـ/1515م على غرار سكان "أيت عياض" الخاضعة هي أخرى للملك فاس

مند921هـ/1515م، باستثناء سكان "جبل سكيم" الغير الخاضعين للسلطة الوطاسية نظرا لصعوبة التضاريس وبتالي عدم أدائهم الضرائب[3].

أما ناحية هسكورة التي تعد من التلال المتاخمة لدكالة غربا، فكانت كلها تؤدي الضرائب، لكن بعد معارك ضارية في البعض منها؛ ومنها "المدينة" التي كانت خاضعة للسلطة الوطاسية مند عهد محمد الشيخ الوطاسي، ثم سكان مدينة "المدين"[4]، التي استولى عليها السلطان بواسطة أحد التجار الفاسيين بطريقة عبقرية قصد الحصول على الضرائب من سكان المدينة، عكس ناحية مراكش حيث نجد سكان مدينة "أنماي"[5]، يخضعون لسلطان فاس بعد معارك ضارية مع حاكمها إلى أن اغتاله احد جند السلطان فأصبحت مدينتهم تابعة للسلطة مند سنة 921هـ/1515م وهي المدينة الوحيدة الثائرة التي كانت تشكل استثناء، الشيء الذي لا نجده في بلاد الهبط، الذي كان سكانه يؤدون الضرائب بشكل عادي، ومن جملتهم جبل "زرهونة" و"فنزكار" و"بني عروس" و"حيبب" و"بني حسان" و"واداراس" و"بني كرفط" وسكان "أنجرة"، كلها كانت خاضعة للسلطة الوطاسية وكان الجميع يؤدي الخراج السنوي إليها، الأمر الذي لا نجده أيضا في إقليم الريف، الذي لا يؤدي سكانه الضرائب للسطة الوطاسية، بحيث نكاد نجزم أن نصفه خاضع لإمارات المستقلة مثل جبل "بني منصو" و"بني خالد" و"بني يدر" الخاضعين لأمير باديس، ثم جبل "بني زرويل" لقائد شفشاون، رغم الويلات التي يعاني منها سكان هذه الجبال جراء افقارهم بثقل الضرائب المفروضة عليهم من طرف قادتهم، في حين نجد كل من جبل "بني رزين" و"بني وليد" غير خاضعين لأية سلطة بسبب وعورة تضاريسهما رغم غناهما الفاحش، لكنهم يؤدون ربع مثقال عن كل مدشر مما يسمح لهم بالذهاب إلى فاس بأمان لممارسة تجارتهم، ولو استطاعت السلطة إخضاع منطقة بني وليد لتمكنت من جباية أكثر مما تجبيه من المناطق الخاضعة لنفوذها، ونقدم مثالا على ذلك أن يجبي منه أي بني وليد ستة آلاف مثقال لوحده، لأنه يضم ستين قرية كلها غنية، وما تبقى من سكان الإقليم كانوا يؤدون الضرائب بشكل رسمي لسلطة الوطاسية، ومن بينهم على سبيل الاستئناس لا للحصر نجد: جبل "بقوية" و"بني منصو" و"بني يزرو" و"تزرين" و"أيشتوم" و"بني وزروال" و"بني وریاكل" و"بني أحمد" و"بني مسكلدة" و"بني ومود"، فجميع هؤلاء كان ولاؤهم للسلطة الوطاسية بفاس[6].

فمنهم من يؤدي ألف مثقال مثل سكان جبل "بني ومود" ومنهم من يؤدي إلا القليل القلة بحكم نفقتهم على الطلبة والفقهاء حلفاء السلطة مثل سكان جبل "بني مسكلدة"، غير أن بعضهم فقراء ويزيدهم الملك فقرا بسبب جوره في استخلاص الضرائب، أمثال سكان جبل "بني وریاكل" ومنهم من هم خاضعون للسلطة دون أداء الضرائب في صيغتها المادية، حيث يقيم عندهم عدد كبير من الطلبة الشيء الذي جعل السلطان أن يعفيهم من الضرائب، وهذا يقر على سكان جبل "بني يزرو"، لكن هناك من يؤدي الضرائب حتى تفقرهم من كثرة طاعتهم وجهلهم المرافق لها، أمثال سكان "تزرن"، وكذلك يوجد من يؤدي ما يشاء من الخراج بحكم وجود وليا صالحا مدفونا في أرضهم مثل سكان جبل "بوقوية" الشيء الذي بين لنا وجود الإقطاع بشكل أو آخر ضمن سياسة السلطة الوطاسية رغم

ضعفها وضيق مجالها الجغرافي، لكن لماذا هذه الإقطاعات وليس شيء آخر؟ والكارثة تحلق على اقتصادها كما رأينا سابقا، ناهيك عن ضعف دخل بيت مالها الذي ينتابه العجز باستمرار من خلال ما ظهر لنا سابقا.

الإقطاعات.

لقد أقطعت السلطة المركزية بفاس مجموعة من الأراضي الإقطاعية التي لا يعود خراجها إلى بيت المال العام بفاس وهي التي أقطعها سلاطين الأسرة الوطاسية إلى حاشيتهم وحلفائهم، سيرا على النهج الذي سنه المرينيون من قبلهم بغية لم شتات نفوذها بشكل أوسع لتحصيل الضرائب وبسط نفوذها بشكل غير مباشر لشراسة سكان بعض أقاليمها، مثل جبل "زلاغ" الذي أقطع لرئيس التشريفات السلطانية بدخل يُقدر بخمس مائة مثقال[7]، ثم ناحية "كريكرة" التي أُقطعت إلى عرب "زعير" وأحد إخوة السلطان بدخل يُقدر بعشرة آلاف مثقال[8]، ناهيك عن مكناس التي أُقطعت إلى أخ السلطان والتي يُقدر دخلها بثلث ما تنتجه مملكة فاس[9]، ثم جبل "رهونة" الذي تم إقطاعه إلى عامل "أزجن" بدخل يُقدر بثلاث آلاف مثقال[10]، كذلك هو الشأن نفسه لجبل "بني فنزكار" الذي يُقدر دخله بستة آلاف مثقال نصفه يعود إلى عامل "أزجن" ونصفه الآخر لسلطان فاس[11]، ونفس الشيء كذلك لجبل "بني جبارة" التي أُقطعت إلى أحد أقارب السلطان والذي يُقدر دخلها بمائتي مثقال[12]، وأيضا ناحية "أزجن" التي يعود إيرادها إلى قائد السلطان والذي يُقدر بعشرة آلاف مثقال[13]، ناهيك عن الإقطاعات الأخرى العديدة على سبيل الذكر لا للحصر مثل، "تازة" و"شفشاون" و"أمجاو" و"صفرو" و"البهاليل" ... التي لا نعلم دخلها.

فما الذي تبقى للسلطة الوطاسية ممثلة السلطة المركزية بفاس وبيت المال العام لتسيير شؤونها العامة، ولو فقط داخل حدودها الضيقة التي رسمناها من خلال "الوزان"؟ وكيف يمكننا أن نتصور قوة هذه السلطة رُفقة طبقات المجتمع المكونة لبنيته الاجتماعية في ظل هذه الحدود الواهية؟ وماهو المنطق الذي سنعمل به لتأطير العجز الحاصل في بيت المال الوطاسي عن الإيفاء بحاجيات الدولة والمجتمع في التسلح والتعمير وتعهد المرافق الإدارية والاجتماعية؟[14]، وكيف يُمكننا رؤية الحالة الاجتماعية للمجتمع المغرب أو تصورها انطلاقا مما سبق؟.

نخلص إلى أن بيت المال الوطاسي كان عاجزا أشد العجز عن الإيفاء بمتطلبات المجتمع المغربي[15]، بحيث لم تكن تتجاوز إيرادات الضرائب لمملكة فاس الشاسعة إلا ثلاثة مائة ألف مثقال، ولا يصل من هذا القدر إلى السلطان حتى الخمس منه[16]، فإن دل هذا على شيء فإنما يدل على ضعف السلطة المركزية المنتشرة في البلاد وعدم قدرتها على بسط نفوذها بشكل مُحكم داخل المجتمع، بل أكثر من هذا وذاك، عدم قدرتها على ضبط تصرفات عمالها وجُباتها في مختلف الأقاليم السبعة الخاضعة لها، ومما زاد من تعميق الأزمة المالية للأسرة الوطاسية، هو استمرار هذه الأخيرة في تشجيع النهج الاقتصادي المريني المتمثل في توزيع الإقطاعات على الأمراء والعمال وقواد الجيش، وكذلك شيوخ القبائل كما سلف الذكر[17]، وفي إطار هذا التنظيم أصبح من حق هؤلاء الاستفادة من الإقطاعات الممنوحة

لهم، مقابل الالتزام بالإنفاق على عدد معين من الفرسان يكونون تحت أوامر السلطان عندما تدعو الحاجة[18]، وهذه هي الحالة التي كانت عليها السلطة الوطاسية داخل مجالها.

وصفوة القول لم تكن السلطة الوطاسية تملك تلك المقومات القوية ولا القدرة على تجديد الدماء في كيان المجتمع، لاسيما أنها قوة جربت وأنهكت قبل أن تصل إلى السلطة من طرف المجتمع، بل أكثر من ذلك أنها تزامنت مع أحداث كثيرة كانت تجري على أرض المغرب والتي لم تكن تُواكب حركة السير البطيء والمتهاون للأسرة الوطاسية، بحيث لم تكن لها السلطة والعتاد الكافيين لمواجهة تلك الهجمات الخارجية، وإن كان محمد الشيخ الوطاسي ومحمد البرتغالي قد حاولا ذلك قدر الإمكان سواء كان مع الخارج أو مع الداخل المحيط بفاس، غير أن ضعف السلطة المركزية والقوة الاقتصادية وانهيار الوحدة السياسية وتقلص مداخيل بيت المال نتيجة تفكك المجتمع الوطاسي بسب نشوء الوحدات السياسية وظهور الإمارات المستقلة، وفرض السيادة الإسبانية والبرتغالية على السواحل المغربية، كل هذا أدى إلى تخلف اجتماعي وجمود فكري وثقافي بسبب سيادة روح القبلية في المجتمع، وبرزت الصراعات الطبقية حول الزعامات السياسية للاستحواذ على السلطة، ناهيك عن يأس العامة من أحوال الأمراء والسلطة الحاكمة وتفشي الأوبئة والأمراض والمجاعات، لاسيما وأن بلادهم لا تنفك يوما إلا وتقع مدينة جديدة أو ميناء ساحلي في أيدي المحتل الغاصب وعدم وجود قوة مُتماسكة تستطيع أن تقود البلاد نحو الأفضل.

الهوامش:

1 – الوزان، وصف، م. س، ص ص.342-362.

2- الوزان، وصف، م. س، ص ص.362-363.

3- الوزان، وصف، م. س، ص ص.176-186.

4- نفسه، ص ص.164 -166.

5- نفسه، ص ص.137.

6- الوزان، وصف، م. س، ص ص. 320-339

7- الوزان، وصف، م. س، ص.294،294.

8 – الوزان، وصف، م. س، ص.300.

9- الوزان، وصف، م.س، ص.215،216.

10 – ن. م، ص.320.

11 – نفسه، ص.320.

12 – نفسه، ص.332.

13 – نفسه، ص.307.

15 – الوزان، وصف، م. س، ص.288،289.

16- نفسه، ص ص.282-284.

17- نفسه، ص.286.

18- الحسن الوزان، وصف افريقيا، ترجمة محمد الأخضر ومحمد حجي، الجزء الأول، دار الغرب الاسلامي 1983.